جين كننمنت

فبراير ٢٠١٥

الاتجاهات المستقبلية في الخليج

تشاتام هاوس
المعهد الملكي
للشؤون الدولية

الملخص التنفيذي والتوصيات

لا ريب أن تحولات كبرى ستطرأ على السياسة في دول مجلس التعاون الخليجي إبان العقد القادم. إذ إن الهياكل السياسية التقليدية تحت وطأة التغييرات الجيلية، وتمثل الأعمار دون الثلاثين ٦٠٪ من السكان. أما الإيرادات الآتية من موارد الطاقة فلن تكفي لاستمرار العقد السياسي الاقتصادي الراهن في الأجل المتوسط إلى الطويل: فمن أجل معادلة ميزانياتها تحتاج ثلاث من الدول الخليجية الست أن يكون النفط بسعر ١٠٠ دولار للبرميل، بل إن «سعر المعادلة» الضروري في تصاعد نظرا لنمو الإنفاق على دعم الأسعار ورواتب موظفي القطاع العام مع تزايد السكان. وخلال حياة المواطنين المولودين اليوم، سوف تنفد الموارد الأحفورية في أربع من الدول الخليجية. كما أن علاقات السلطة بين الدول ومواطنيها، وحتى العلاقات بين المواطنين والوافدين وشتى الفئات الاجتماعية، سوف تتأثر بالتحولات الحالية والمستقبلية في ميادين الاقتصاد السياسي والتركيبة السكانية والتعليم وانتشار المعلومات. وفي كافة الدول الخليجية –الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت– سوف يرتقب المواطنون صوتا أكبر في أسلوب الحكم وكيفية إدارة الموارد الوطنية.

ومنذ عام ٢٠١١، اتسم تحليل الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ببساطة مفرطة غالبا: إذ تمحور على تقسيم المنطقة إلى جمهوريات –شهد عدد منها انتفاضات وثورات شعبية أطاحت بحكامها– وإلى ملكيات لم تشهد ذلك. وساد سرد مفاده أن الملكيات وطيدة الاستقرار، وأن قدرتها على البقاء في السابق تدل على قدرة مماثلة في المستقبل. لكن **إدراك احتمالات التحول السياسي تتطلب مقاربة دقيقة تميز بينه وبين احتجاجات الشارع أو تغيرات النخبة.** وفي هذا الصدد، يدل المثال المصري على أن ما يبدو كثورة قد لا يسفر إلا عن تغير محدود في مؤسسات الدولة وهياكل السلطة. فالتحول الحقيقي يعني ضمنيا تغيرا على مستوى المؤسسات غير الرسمية والأعراف والمواقف الاجتماعية والأفكار. وعبر أرجاء الخليج يجري هذا التغير للتو في بعض الجوانب نظرا لتأثير التعليم والنقاشات المحلية وتدفق المعلومات غير المسبوق.

لا يمكن للعقد الاقتصادي الراهن بين الدولة والمواطن في الخليج أن يستمر، إذ تتأهب كافة الدول الخليجية لحقبة ما بعد النفط. لكن الجدول الزمني يتفاوت كثيرا فيما بينها: فتراجع إيرادات النفط يواجه للتو عمان والبحرين، أما السعودية فأمامها نحو ثمانية عقود من مستويات الإنتاج الحالية، وتستطيع أبوظبي مواصلة المستوى الحالي من الإنفاق الحكومي لثمانية أعوام من صندوقها السيادي وحده. ومع ذلك ليس بوسع أي دولة خليجية الاستمرار في زيادة الإنفاق العام بالطريقة التي ألفها المجتمع والاقتصاد خلال العقد الفائت من ارتفاع أسعار النفط. ولدى كافة الدول الخليجية خطط طويلة الأجل لإعداد الاقتصاد لعصر ما بعد النفط تشتمل على تطوير اقتصاد قائم على المعلومات إلى جانب الصناعات كثيفة الطاقة، فضلا عن توظيف المزيد من المواطنين في القطاع الخاص والنظر في فرض الضرائب؛ وسيكون لهذه الخطط تبعات على العقد الاجتماعي في تلك الدول.

لكن التوجه بعد الانتفاضات والثورات العربية عاد إلى سياسات قصيرة الأجل عززت الإنفاق والتوظيف في القطاع العام. ففي عام ٢٠١١، تعهدت كافة الدول الخليجية بمستويات جديدة من الإنفاق العام بلغت ١٥٠ مليار دولار، أي ١٢٫٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما أوجدت عشرات الآلاف من الوظائف في القطاع العام، وكان العديد منها في قوات الأمن. ولم يكن ذلك ليحدث لولا افتقار رؤى السياسة الاقتصادية المعلنة –التي تقتضي مراجعة جذرية لدور الدولة– إلى رؤى التغير السياسي والاجتماعي المطلوب لإنجازها.

وحتى في طور الوفرة الراهن، تشعر الدول الخليجية بتزايد الضغط الداخلي من القواعد الشعبية الراغبة بمشاركة أكبر، ولا سيما تمثيل فئات معينة تعاني التهميش كالشباب والنساء والأقليات الدينية والمواطنين في المناطق الأقل ثراء في السعودية وعمان والبحرين والإمارات. ويرجح أن تتصاعد هذه الضغوط في سياق تراجع إيرادات النفط، وإن استقرت الأسعار على مستوى ١٠٠ دولار للبرميل. ولأن المواطنين سيتلقون منافع اقتصادية أقل من الدولة ويساهمون أكثر في اقتصادها، فمن المرجح أن تختلف توقعاتهم كثيرا بشأن شفافية الحكومة ومساءلتها.

بفضل التغييرات في انتشار التعليم ووفرة المعلومات، تتعاظم التوقعات عن الشفافية وحرية التعبير والمشاركة السياسية، حتى بين النساء والفئات المهمشة تقليديا. إن للتوجه العالمي نحو تنامي حرية المعلومات أثرا أوضح في البلدان التي كانت فيها سيطرة الدولة على الإعلام سيطرة محكمة، كما في الخليج. ويتعرض شباب اليوم إلى تنوع هائل من الأفكار لم يشهده آباؤهم. ويحظى الإعلام الاجتماعي بشعبية عارمة في الخليج، مما يؤدي إلى تطبيع الانخراط في النقاشات والتعبير العام عن الآراء.

لن تتفجر هذه الضغوط المتنامية بثورة حتمية، لكن ما لم يتخذ حكام الخليج خطوات فاعلة لتلبية التوقعات العامة فقد تزداد الحركات الثورية الجمهورية في السنوات الآتية. وقد تبوء الثورات بالفشل، نظرا لامتلاك الحكومات الخليجية الكثير من الموارد والأدوات للذود عن السلطة. بيد أن النزاعات على السلطة والثروة قد تستقطب فئات اجتماعية أو عرقية أو دينية؛ ولعل حركات المعارضة تتخذ منحى انشقاقيا متطرفا، تماما مثل السياسات الحكومية التي تولدها. كما أن القوى الإقليمية والدولية قد تستغل التقاعس عن مداواة الوهن السياسي.

تقدم حركات الإصلاح المحلية فرصة سانحة لتعاون الحكومات الخليجية معها، ولا سيما أن معظم المعارضين ليسوا بثوريين. إذ لا يدعم العنف السياسي سوى أقلية صغيرة في الخليج، لكنها تشكل بؤرة التركيز للسياسات الراهنة. ولفهم الإمكانات الواسعة التي تطرحها التنمية التشاركية الشاملة، يتعين على صناع السياسة في الخليج (وفي الخارج) الإصغاء إلى حركات الإصلاح والمجتمع المدني والأكاديميين في المنطقة. وهؤلاء قد نادوا مرارا وتكرارا بوضع المزيد من الضوابط والتوازنات على الحكومات، كما دعوا إلى انتخابات نيابية جادة وحرية تعبير أكبر وعزم صادق على مكافحة الفساد. إن الطيف الواسع من حركات المعارضة –من إسلامية وليبرالية وأخرى شبابية تسعى إلى دمج التوجهين– قد وجدت في مناسبات عدة أن انتقاد الفساد وعدم المساواة قضية مشتركة بينها.

بيد أن المؤشرات الراهنة لا تبشر بسيناريو حميد من الإصلاحات الطوعية. إذ يدرك صناع السياسة في الخليج أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل تجري في الوقت الراهن، ويشيرون إلى الرغبة في إصلاح تطوري يراعي القيم المحلية. لكن من الطبيعي أن لا يرغب الحكام بالتنازل عن السلطة؛ ومع شعورهم بتعاظم الخطر منذ عام ٢٠١١ فقد اتخذوا في أحيان كثيرة سياسات قمعية وسجنوا المناهضين السلميين (كعلي سلمان في البحرين ومحمد القحطاني في السعودية والمحامين المناوئين من قبيل محمد الركن في الإمارات ووليد أبو الخير في السعودية). وقد عاقبوا المنشقين السلميين بسحب الجنسية وشددوا القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع بإصدار قوانين جديدة عن الإرهاب والجرائم الشبكية. ونتيجة لذلك تزعزع المعسكر الإصلاحي نسبيا داخل المؤسسات الحاكمة. أما المحاولات المحدودة لإفساح المجال أمام المشاركة السياسي وإشراك الشباب فقد قوضتها مرارا خطوات متزامنة لقمع النشاط السياسي والتنكيل بدعاة التغيير الذين «أفرطوا» في النقد. وباعتبار الإصلاحيين السلميين خطرا، تبدد الحكومات الخليجية آفاق التغيير التوافقي المتدرج نحو تعزيز إشراك المواطنين ومساءلة الحكومات.

ولا تخفى المخاطر الناجمة عن قمع المعارضة السلمية، ومن أوضح أمثلتها في المنطقة العراق وسوريا، حيث اتجهت الحركات المعارضة للنظام البعثي في الدولتين إلى التطرف، وأسهم الضعف والتشرذم في الوضع الراهن. كما أن تدني الثقة في مؤسسات الدولة يعزز المخاوف بأن هشاشة الضوابط والموازين المؤسسية ستفضي إلى «طغيان الأغلبية» بعد حيازة حركة شعبية على زمام السلطة. لذا فمن الضروري لتعزيز هذه الثقة العمل على بناء مؤسسات الدولة على المدى الطويل.

وقد ينجم الصراع الاجتماعي عن الاستراتيجيات ذاتها التي تسهم في استقرار الأسر الحاكمة. فقد استخدمت الطائفية في كل من السعودية والبحرين كأداة لإضعاف حركات المعارضة الشيعية. أما المخاوف بشأن تبعات التحريض الطائفي في الأجل الطويل فتتلقى اليوم المزيد من الاهتمام نظرا لدور الممولين والمحاربين ورجال الدين الخليجيين في دعم تنظيم داعش.

هذا وإن لكل دولة خليجية خبراتها وسياساتها الخاصة، فالخليج منطقة متنوعة. إذ تواجه البحرين وعمان اليوم عبئا اقتصاديا يشكك في قدراتهما على رعاية العقد الضمني بين الدولة والمجتمع. ولدى السعودية العدد الأكبر من السكان، مع أشد التفاوتات بين المناطق وأكبر المخاطر باندلاع العنف السياسي مقارنة بسائر الدول الخليجية. بيد أن ثقلها في سوق النفط العالمي يوحي بأنها ستتلقى أعظم الدعم الأمني الخارجي في حال اضطرام انتفاضة محلية. أما الكويت فهي الدولة ذات الاحتمالات الأوفر في تطوير ملكية دستورية حقيقية. وأخيرا تبدو الإمارات وقطر الأكثر استقرارا في سياساتها الداخلية، لكن المخاوف الأمنية الداخلية تحفز على اضطلاع الدولتين بدور في طيف من الصراعات الإقليمية.

الحلفاء الدوليون وأمن الخليج

لا شك أن ظهور جيل جديد واستلامه مجموعة من المناصب الهامة يقتضي التعامل مع شخصيات جديدة لبناء الشراكات والإضرار المحتمل بالعلاقات القديمة. وبالنظر إلى التغييرات التي تطرأ على أسلوب التجارة والتحولات الجيلية، يمكن التنبؤ بابتعاد الدول الخليجية عن المحور الإنكليزي واحتمال فقدان الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لصدارتهما في شراكات التجارة والاستثمار. وكذلك ستفتش الدول الخليجية عن حلفاء أمنيين جدد لتنويع اعتمادها على الشركاء التقليديين، لكن بالنظر إلى رسوخه وقدمه يصعب إيجاد بدائل واضحة للدور الأمريكي والبريطاني (والفرنسي كذلك) في كفالة أمن الخليج وتزويده بالعتاد العسكري. وهؤلاء الحلفاء يقللون أحيانا من حجم نفوذهم الحالي في الخليج مقارنة بالدول الأخرى، رغم تراجعه عقب الحقبة الاستعمارية. أما الدول الآسيوية فتحدوها الرغبة في تعزيز علاقاتها التجارية مع الخليج بقدر ترددها عن الدخول كحليف أمني. ومع تراجع اتكال الدول الغربية على الواردات النفطية الخليجية تتعزز خياراتها الاستراتيجية عن مستقبل التحالفات الأمنية

في المنطقة.

لذا فمن الضروري للولايات المتحدة والمملكة المتحدة إعادة النظر في افتراضاتهما؛ إذ ينبغي وضع العلاقات بين الدول الخليجية ومواطنيها في صلب الأمن المستقبلي لتلك الدول. ومن المتوقع أن تتفاقم مخاطر الصراع في حال اتجاه الحكومات إلى قمع المطالب الشعبية بدلا من تلبيتها. ورغم امتلاك الأنظمة لموارد يمكن أن تتكفل ببقائها، إلا أن ذلك سيكون على حساب الاستقرار الاجتماعي والسياسي الأوسع. وفي هذا السيناريو تزداد المخاطر المحدقة بأعضاء الحكومات الخليجية والحلفاء الوثيقي الارتباط بها.

ويمكن تعزيز متانة التحالفات إذا ما أحست بقيمتها الشعوب المحلية، والشباب خاصة. ويتطلب ذلك اعتماد مقاربة تجعل الناس في محورها وتقلل من مركزية النخب، وخصوصا عند تحديد الأولويات الاقتصادية والأمنية.

لا ريب أن التغييرات الاجتماعية والسياسية على أبواب الخليج. فالسؤال هنا هو عن شكلها وكيفية إدارتها. فهناك مسار من التكيف يقوم على التوافق ويرسخ المؤسسات القائمة ويعزز استقلالية المحاكم والمجالس النيابية ليضع ضوابط على سلطة الحكام. وحسب مسار آخر تحتدم الخلافات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ليشتعل الصراع وتصطدم الجماعات الراغبة بسلطة وموارد أكبر بأولئك المدافعين عن الوضع الراهن – لا سيما إن استغل الحكام الخلافات بين تلك الجماعات في سبيل الحفاظ على سلطتهم.

لذا ينبغي جعل العناصر التالية في محور أمن المنطقة: معالجة التوقعات المتنامية لدى السكان الخليجيين –أي المواطنين والمقيمين الوافدين– وإيجاد فرص أكبر لإشراكهم في صوغ مستقبلهم. وهذه العناصر ستخفف من التوجهات العابرة للحدود والتطلعات إلى أمة إسلامية. كما أن الحد من الإنفاق المالي سيشكل مطلبا ملحا في السنوات الخمس أو العشر الآتية، وسيفرض تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط تحولات طويلة الأجل في الاقتصاد والتعليم. وينبغي للحكومات وجماعات المعارضة والمجتمع المدني –والحلفاء الدوليين كذلك– المساهمة البناءة في معالجة كافة التداعيات الناجمة عن تلك التحديات المعقدة.

التوصيات

التوصيات للحكومات الخليجية

- **يجب أن تدرك الدول الخليجية أنه قد حانت الفرصة لإنجاز إصلاحات سياسية واجتماعية تجرى بالتوافق والتدريج باتجاه نماذج الملكية الدستورية.**
  - لطالما أشارت النخب الخليجية إلى وجود خيارين وحسب، إما استمرار هيمنتها أو انتصار المتطرفين الإسلاميين. لكن تتوفر العديد من المسارات الأخرى من أجل تنمية المشاركة السياسية وبما يعزز حركات المعارضة المعتدلة والإيجابية. ويمكن أن تستند التنمية السياسية المحلية إلى تقاليد الشورى والحوار (في المحافل الاجتماعية المعروفة كالديوان والمجلس وحتى المنتديات الحديثة في الجامعات ووسائط الإعلام)، مما سيدعم فاعلية ومصداقية مؤسسات الدولة ويعزز استقلالها عن السلطة التنفيذية.
- **ربط خطط التنويع الاقتصادي الطويلة الأجل بخطط جادة للتنمية السياسية على المدى الطويل**، وذلك لإدارة تبعات التحولات السياسية على دور الدولة الاقتصادي.
  - يقول قادة الخليج بأن بناء مؤسسات تشاركية مشروع طويل الأجل، وهذا صحيح – لكنه يعني أن المساعي يجب أن تبدأ الآن. وهناك مجال للعمل من خلال المجالس النيابية القائمة بتوسيع صلاحياتها وضم نواب منتخبين أو زيادة عددهم. كما ينبغي تعزيز استقلال القضاء كأولوية قصوى. ومن الخطوات الجديدة في الاتجاه الصحيح الإصلاحات القضائية المؤخرة في عمان والسعودية.
- **تطوير آليات مؤسسية متينة وشفافة –مجالس نيابية وهيئات قضائية ووزارات– لإدارة المصالح المتنافسة التي تنشأ طبيعيا في سائر المجتمعات.**
  - إن حكام الخليج محقون عند إشارتهم إلى تقاليد التشاور المحلية. لكن معظم الدول الخليجية اليوم ذات حجم وتنوع لا يناسب المشاورات التقليدية عبر الدواوين الملكية واستخدامها كوسيط وحيد بين المجتمع والحاكم. ولأن نسخ النماذج المؤسسية من أصقاع أخرى قد يخلو من المصداقية المحلية ينبغي لنظام سياسي تشاركي جاد أن يترسخ في التقاليد المحلية وبدعم محلي، فضلا عن ضرورة تعزيز حرية التعبير الممنوحة للمشاورات.
- **عدم تجريم أنشطة المعارضة السلمية، بدءا من الدعوات إلى ملكية دستورية أو مجلس نيابي منتخب وحتى انتقاد سياسات الحكام.**
- **وينبغي للحكم أن يتسم بالشفافية والانفتاح**. إذ من المحتم أن يتزايد الرصد الشعبي للفساد والتفاوتات الاقتصادية. وفي حال تقليص ميزانيات الرواتب ودعم الأسعار، فمن المرجح أن يدعو الشعب إلى سيطرة أكبر على نفقات البلاط والأسر الحاكمة. ويمكن أن تستبق الحكومات الخليجية هذه الدعوات بتعزيز شفافية الميزانيات وصناديق الثروة السيادية مع إعداد أنظمة مفتوحة عن منح العقود الحكومية بعد العطاءات التنافسية، كما فعلت البحرين.
- **ضمان الإشراك الاجتماعي والاقتصادي للسكان، فهو مضاد حيوي لفتنة الهويات الطائفية والعرقية**. فعلى سبيل المثال، يتمتع السكان الشيعة في الكويت وعمان باندماج أفضل مقارنة بوضعهم في السعودية أو البحرين (حيث يشكلون أغلبية على النقيض من سائر الدول الخليجية)، وذلك بسبب اختلاف سياسات الحكومات الاقتصادية والاجتماعية تجاههم.
- سوف تتطلب الإصلاحات الجادة والمستدامة تغييرات لا تطال القوانين والمؤسسات الرسمية وحسب، بل تشمل أيضا المؤسسات غير الرسمية وأساليب العمل وطرق التفكير ضمن المؤسسات الحاكمة. مما يعني في نهاية المطاف أن **الأسر الحاكمة بحاجة إلى إعداد الجيل الشاب فيها ليضطلع بدور مختلف مع تراجع السلطة على النظام السياسي والاقتصادي**. وفضلا عن ضرورة توعية المواطنين بمحدودية صلاحية العقد الاقتصادي القائم على النفط، عليهم القبول بتغير مرافق في مناصبهم.

التوصيات للحلفاء الدوليين

تطوير واعتماد استراتيجية تضع الناس في محورها

- **تنويع العلاقات الجذرية مع الخليج خارج النخبة الحالية** – والتواصل مع قاعدة أوسع من الجيل الجديد الذي يزداد طموحه وتحصيله العلمي. وهذا أمر أساسي لتطوير شراكات استراتيجية جلية القيمة للطرفين وطويلة الأجل، رغم أن الطور الضبابي الراهن في الشرق الأوسط يجعل التخطيط الطويل الأجل أمرا بالغ الصعوبة للأطراف الخارجية.
- **وضع التعاون العسكري مع الخليج في السياق السياسي الأوسع**، بحيث لا يعتبر احترام حقوق الإنسان مناقضا للمقتضيات الأمنية بل عامل يكفل استدامة الأمن.
- **ينبغي للولايات المتحدة والمملكة المتحدة استغلال نفوذهما في المنطقة لإنشاء جبهة موحدة مع دول غربية أخرى دعما للمساعي الدولية في هذا الشأن، في إطار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على سبيل المثال**. إذ كثيرا ما ترتاب الحكومات المحلية من جهود التواصل مع المجتمع المدني والأطراف السياسية –مما قد يسفر عن متاعب– كما حدث عندما طردت البحرين مؤقتا في عام ٢٠١٤ مساعد وزير الخارجية الأمريكي بعد لقائه قيادات المعارضة.
  - إن القرار الذي اتخذته كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بتوسعة القواعد العسكرية في البحرين، أثناء تفاقم الاستقطاب السياسي فيها والقمع المتزايد لقيادات المعارضة، أظهر أن الإصلاح السياسي –رغم الدعم العلني– ليس من أولويات هاتين الدولتين.
- إن اعتماد أسلوب الحكومة التشاركية في الخليج ليس قرارا تتخذه الدول الغربية، لكن عرقلة هذا الأسلوب لا يصب في مصالحها الوطنية الطويلة الأجل.
- **كلما أحست قاعدة محلية أوسع بقيمة التعاون الاقتصادي والأمني مع الحلفاء تعززت فرص بقاء العلاقات ونموها.**
- **قبل إصدار الأحكام عن الأنظمة السياسية المتفاوتة من الضروري مراعاة الاختلافات الثقافية.** وفضلا عن الحساسية الثقافية، على الدبلوماسيين ملاحظة أن الثقافة السياسية الخليجية موضع نقاش محتدم في المنطقة، لكن التغيرات لا تظهر دوما للأجانب. ومن المطلوب أن يتأثر دعمهم للإصلاح بالأولويات المحلية، لكن عليهم أن يتذكروا أن الحكام ليسوا المتحدثين الحصريين باسم الثقافات المحلية.

توجيه التعاطي الاقتصادي نحو التعليم والتنويع

- **يمكن للتعاون الاقتصادي أن يكون صفقة رابحة للطرفين**. فالدول الخليجية بحاجة إلى مؤازرة دولية على مدى العقود القادمة، وخاصة في ميدان تطوير التعليم والمهارات والتكنولوجيا الذي يتصدره الحلفاء الغربيون التقليديون، كما تحتاج إلى مؤازرتهم لتنويع الاقتصاد المحلي.

- **لكن من الضروري لأولئك الحلفاء الغربيين الاستماع إلى الانتقادات المحلية بشأن الأهمية التي توليها المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا للصادرات العسكرية**. وثمة ازدراء واسع النطاق لقيمة الصادرات العسكرية الضخمة من أولئك الحلفاء، نظرا لاعتماد الجيوش الخليجية لا على قواتها وعتادها بل على الضمانات الأمنية الخارجية بصورة أساسية.

- **وينبغي للدول الساعية إلى تطوير شراكات دائمة مع الخليج إظهار قدرتها على إضافة قيمة حقيقية في قطاعات ذات فوائد جلية للسكان**، من قبيل الرعاية الصحية والتعليم والإسكان الاجتماعي (الذي يشكل قضية خاصة في السعودية والبحرين وعمان) والموارد المستدامة والصناعات الثقافية. فهذه قطاعات تحظى بقبول شعبي أوسع، أما الدفاع والتمويل والطاقة فلا تولد سوى القليل من الوظائف المحلية.

- **وبالنسبة للشركات العالمية الساعية إلى حضور طويل الأجل في الخليج، فمن الضروري أن تكسب الدعم الشعبي من خلال إضافة قيمة للاقتصاد المحلي وقاعدة المهارات**، وبتوظيف المواطنين إلى جانب الوافدين الذين يشغلون معظم الوظائف في تلك الشركات. ولا تحصل شركات القطاع الخاص في الخليج على تأييد واسع لأنها لا تدفع ضرائب كبيرة ولا توفر وظائف كثيرة. وهذا يدل على أن النواب –في الدول الخليجية ذات المجالس النيابية المنتخبة كليا أو جزئيا– لن يساندوا مصالح الشركات الخاصة ومشاريع التخصيص.

إعادة صوغ التعاون الأمني

- سوف تبقى الدول الخليجية من أهم حلفاء الدول الغربية الراغبة بتعزيز أمن المنطقة، كما أن دورها أساسي في مناهضة مجموعات التطرف المسلح على المستوى الديني والفكري، وهذا الدور يرتبط بالإصلاح المحلي كذلك.

- **عند التعاون في مكافحة التطرف مع الدول الخليجية، يتعين على الحلفاء الغربيين التطرق إلى ملفات حساسة**، كالتعليم الديني في السعودية أو تأثر العامة في الغرب ومجتمعات المسلمين خارج المنطقة عند جلد المدون السعودي رائف بدوي علنا بسبب «إهانة الإسلام»، حتى عندما يدور نقاش عالمي حول حرية التعبير ومراعاة الحساسية الدينية في أعقاب اغتيالات *شارلي إبدو* في باريس.

- **وعلى الحكومات الغربية –مباشرة أو عبر الشركات الخاصة– الابتعاد عن مساندة حكومات المنطقة عند ملاحقة «جرائم» تعتبر من الحقوق المعروفة في الغرب**، كما ثبت مثلا عند الحكم بالحبس المديد على شبان مدونين «أهانوا» الحكام. ومنذ عام ٢٠٠١ أفضت «الحرب على الإرهاب» إلى عدة أمثلة –من اليمن وحتى أفغانستان– من توظيف جهود مكافحة الإرهاب العالمية بغرض تصفية الحسابات. ورغم أن فرض الأمن في الخليج يجري بحذق أكبر، إلا أن الخلافات بشأن التعريف الواسع «للإرهاب» تثير المشاكل أمام التعاون في مكافحة الإرهاب.

- **وبخصوص احتياجات الخليج الأمنية فمن الضروري إطلاق حوار جديد يبحث متطلبات الناس من حكوماتهم للشعور بالأمن**، وذلك بمساءلة الشرطة مثلا من قبل قضاء مستقل ومنع الاعتقال الطويل دون محاكمة. إذ يجب أخذ هذه المخاوف بعين الاعتبار عند ترتيب أولويات التعاون بين القطاعين العام والخاص في مؤسسات الخليج الأمنية. ففي الدول الخليجية الصغيرة توجد بعض أكبر قوات الشرطة بالنسبة إلى عدد السكان على مستوى العالم.

- **يتوجب على صناع السياسة الغربية الإصغاء إلى الرأي العام المحلي – الرأي الذي لا تنقله الحكومات دوما**. فمن الطبيعي أن يكون هاجس الحكومات الغربية مكافحة الجماعات التي تهدد شعوبها (كتنظيمي داعش والقاعدة حاليا)، لكن السكان الخليجيين يرغبون بإيلاء عناية أكبر لحماية الشعوب في منطقتهم (كالعراقيين والسوريين والفلسطينيين على وجه الخصوص) من عنف الدولة والتهجير وكذلك من جماعات الإرهاب.

- وختاما، **يجب رؤية الخليج في سياق العلاقات مع منطقة الشرق الأوسط عموما**. فنظرا لثراء الخليج وبسبب الزعزعة السياسية التي أحدقت بالدبلوماسية والاستثمار في دول المنطقة الكبيرة، حاز الخليج في السنوات الأخيرة على محور اهتمام التجارة والدبلوماسية الغربية والآسيوية. ولعله من المفيد التذكير بأن مواطني الدول الخليجية يشكلون أقل من عشر سكان العالم العربي، مما يقتضي جعل السياسات إزاء الخليج جزءا من استراتيجية أوسع نحو هذه المنطقة المتنوعة.

تفكير مستقل منذ عام ١٩٢٠

المعهد الملكي للشؤون الدولية
تشاتام هاوس
١٠ سنت جيمس سكوير، لندن SW1Y 4LE
هاتف: ٥٧٠٠ ٧٩٥٩ ٢٠(٠) ٤٤+ فاكس: ٥٧١٠ ٧٩٥٧ ٢٠(٠) ٤٤+
contact@chathamhouse.org www.chathamhouse.org

مؤسسة خيرية مسجلة برقم: ٢٠٨٢٢٣